



الشبكة
العربية
لديمقراطية
الانتخابات

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

"التقرير التقييمي حول الإنتخابات الرئاسية المصرية"

كانون الاول/ديسمبر – كانون الثاني/يناير 2023-

2024

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

التقرير التقييمي حول الانتخابات الرئاسية المصرية

بيروت – كانون الثاني/يناير 2024

مقدمة

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هي شبكة إقليمية تضم مجموعة من المنظمات العربية غير الحكومية وتهدف إلى تطوير العملية الانتخابية وتعزيز الشفافية والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية. وقد انضوت هذه المنظمات من 13 دولة عربية¹ في إطار الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، وساهمت بتقييم العمليات الانتخابية في عدد من البلدان² ونشرت تقارير حولها.

كما واكبت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات عن بعد، بالتعاون والتنسيق مع عدد من الشركاء المحليين والأصدقاء لها في مصر، الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، وهي خامس انتخابات رئاسية تعددية مباشرة في تاريخ مصر وثالث انتخابات رئاسية بعد مظاهرات 30 حزيران/يونيو 2013.

تتقدم الشبكة بتقريرها هذا متضمناً ملاحظاتها على العملية الانتخابية وما رافقها من مناخ سياسي وتوصياتها للمساهمة في تحسين هذه العملية وتعزيز الشفافية والقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أولاً: المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام

على المستوى السياسي تعتمد مصر طبقاً لدستور عام 2014 نظاماً رئاسياً برلمانياً مع درجة عالية من تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية ودعم من مؤسسة الجيش التي تلعب دوراً سياسياً واقتصادياً حاسماً، بالإضافة إلى دعم نخبة من رجال الأعمال وكبار المسؤولين من الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس في الدولة وأجهزتها. وقد عاشت مصر عقوداً طويلة في ظل قوانين الطوارئ الصريحة أو الضمنية التي فرضت ورفعت مرات عدة دون تغيير كبير في نمط الممارسة. ففي العام 2021 رفع قانون الطوارئ رسمياً غير أن مجلس النواب أقر بعده بأيام قليلة ثلاثة تعديلات تشريعية بغية حفظ الأمن تتعلق "بحماية المنشآت الحيوية"، "مكافحة الإرهاب"، و"صون اسرار الدولة"، والتي صارت الذريعة المفضلة لفرض حالة طوارئ واقعية في أكثر من بلد في العالم. يضاف إليها ما اتاحته جائحة كورونا من حجج لتقييد الحريات العامة والخاصة وعمل المجتمع المدني والمعارضين السياسيين.

جرت الانتخابات الرئاسية المصرية وسط هواجس قوية حول المناخ السياسي المحلي والإقليمي والظروف المرافقة للعملية الانتخابية، حيث سبقت الانتخابات حملة اعتقال وترهيب، وشروط مرهقة على المرشحين، ما حال دون أي منافسة حقيقية. فوفقاً لمنظمة هيومن رايتس واتش، شهدت الأشهر التي سبقت الانتخابات، قمع كل أشكال الاحتجاجات السلمية من قبل قوات الأمن، وضابقت واحتجزت وحكمت عشرات الصحفيين

¹الأردن، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن
²لبنان، الأردن، السودان، تونس، المغرب، مصر، الكويت وموريتانيا

والنشاط السياسي والحقوقيين. كما استهدفت السلطات حملة المرشح أحمد الطنطاوي، وهو معارض قوي للقيادة المصرية ومنافس محتمل على الرئاسة، ونجحت باستبعاد ترشيحه من خلال منعه من التأهل. تجدر الإشارة إلى أن المعارضة دعت إلى مقاطعة الانتخابات احتجاجاً على ممارسات النظام المعيقة للانتخابات الحرة والنزيهة وبالتالي حجب المشروع الجماهيري عنها. كما أن عدداً من المنظمات انتقدت الانتخابات الرئاسية، معتبرة أنها "ليست حرة ولا نزيهة" ونددت بالمناخ السياسي "الذي يحرم الناس من حقوقهم في المشاركة السياسية وفي حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي" وبالإطاحة بمنافسين رئيسيين للسياسي أعلنوا نيّتهم الترشح للانتخابات، ورددت بأن أي انتخابات معروفة نتيجتها مسبقاً ليست انتخابات، لكنها فوز بالتزكية أو هي استفتاء، كما أن المنافسة القوية وعدم التأكد من الفوز هي أهم سمات أي انتخابات حقيقية.

على المستوى الاقتصادي: تشهد مصر أزمة اقتصادية كبيرة حيث بلغت الديون الخارجية التي يتعين سداد أقساطها خلال الشهور المقبلة (165 مليار دولار) في وقت تعاني من نقص في العملة الأجنبية. كما وتضاعف الدين الخارجي لمصر ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة، ولم تدرّ المشروعات الكبرى التي تنفذها الدولة ويسند تنفيذها غالباً إلى الجيش، العوائد المتوقعة منها. ويعاني المصريون من تراجع قدرتهم الشرائية مع ارتفاع التضخم الذي سجل أرقاماً قياسية جديدة في شهر آب/أغسطس إذ بلغ قارب الـ 40%. وشهدت مصر في الأشهر الأخيرة انخفاضاً في قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية بنسبة 50% تقريباً. ومنذ بداية العام 2014، وعد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعادة الاستقرار بما في ذلك اقتصادياً. وأطلق عام 2016، برنامجاً للإصلاحات المالية والاقتصادية شمل تحرير سعر صرف العملة المحلية وخفض الدعم عن بعض السلع الأساسية ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتصاعد الغضب الشعبي..

وأوضح صندوق النقد الدولي منتصف شهر ديسمبر 2023، إنه المحادثات مستمرة مع الحكومة المصرية للاتفاق على تمويل إضافي في إطار برنامج قروض قائم بقيمة ثلاثة مليارات دولار أمريكي، وهي الرابعة منذ العام 2016 وتتضمن الاتفاقية بعض الجهود لمعالجة المشاكل الهيكلية العميقة، مثل الدور المبهم الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الاقتصاد وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، إلا أن شروطاً أخرى، مثل تدابير التقشف وبيع أصول الدولة، تهدد الحقوق المواطنين. إلا أن المفاوضات تعثرت بسبب تأخر بيع أصول الدولة والتحول الموعد نحو سعر صرف أكثر مرونة.

على المستوى الإقليمي والدولي: جرت الانتخابات الرئاسية بمصر في مشهد سياسي مضطرب إقليمياً ووسط عوامل خارجية أثرت على مشهد انتخابات الرئاسة. يعد أبرزها الحرب على غزة والنزاع المسلح في السودان. كما وان الحرب الروسية الأوكرانية كانت لها تداعيات على الاقتصاد العالمي. وكذلك الأمر بالنسبة للنزاع بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة بما يحفظ حقوق مصر في مياه نهر النيل. هذه العوامل دفعت البعض في البداية للمطالبة بإلغاء الانتخابات الرئاسية وانسحاب المرشحين أمام السيسي باعتباره المرشح الأقوى والأوفر حظاً في الفوز، وقامت حملة إعلامية بالترويج للسياسة المصرية التي انتهجت لمعالجة تداعيات الحرب في غزة على أساس أنها أثبتت على نضج شديد انعكس في ارتفاع واضح في شعبية الرئيس وحولت أولويات المواطنين عن الأزمة الاقتصادية نحو الأمن القومي وتماسك الدولة المصرية والحفاظ على سلامة أراضيها مما عزز إلى حد كبير فرص المرشح عبد الفتاح السيسي.

في 18 ديسمبر/كانون الأول 2023 أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي بـ 89.6% من الأصوات في الانتخابات التي جرت من 10 إلى 12 ديسمبر/كانون الأول. سجلت نسبة المشاركة في التصويت تجاوزت 66.8% من مجموع الناخبين، وهي أعلى نسبة مشاركة في كافة الاستحقاقات الانتخابية المصرية سواء كانت انتخابات محلية أو تشريعية أو رئاسية أو استفتاءات على إقرار أو تعديل دساتير منذ إقرار الإشراف القضائي على الانتخابات عام 2000.

ثانياً: الإطار القانوني الناظم لانتخابات رئاسة الجمهورية

تنص المادة 140 المعدلة من الدستور المصري على أن يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين. وتبدأ إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة الرئاسة بمائة وعشرين يوماً على الأقل، ويجب أن تُعلن النتيجة قبل نهاية هذه المدة بثلاثين يوماً على الأقل. ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يشغل أى منصب حزبي طوال مدة الرئاسة.

تُجرى الانتخابات الرئاسية المصرية باستخدام نظام الدورتين. ينص الدستور على بدء إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية قبل 120 يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء فترة الرئاسة الحالية، التي تنتهي في 1 أبريل 2024، وتعلن النتائج قبل 30 يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء فترة الرئاسة أي يوم 1 مارس 2024.

يحدد الدستور شروط الترشح، بأنه «يُشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مصرياً من أب وأم مصريين، وألا يحمل جنسية دولة أجنبية، وألا يقل عمره عن أربعين عاماً ميلادياً من تاريخ فتح باب الترشح، وأن يزكي المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، وأن يؤيده ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. وفي جميع الأحوال، لا يجوز تأييد أكثر من مترشح، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات، حيث جرت ما بين 10 إلى 12 ديسمبر، بينما تم تلقي طلبات الترشيح من 5 إلى 14 أكتوبر 2023

وبلغ عدد الناخبين في مصر أكثر من 67 مليون ناخب يدلون بأصواتهم في أكثر من 9 آلاف مركز اقتراع تضم أكثر من 11 ألف لجنة فرعية يشرف عليها أكثر من 15 ألف قاض، وفقاً لبيانات الهيئة الوطنية للانتخابات.

مراقبة الانتخابات

على صعيد مراقبة العملية الانتخابية، فقد قررت أبرز المنظمات الدولية المعروفة بدورها في مراقبة الانتخابات عن مقاطعة الانتخابات المصرية. بينما شاركت في الإشراف على الانتخابات الرئاسية "4 منظمات دولية و62 منظمة وجمعية من المجتمع المدني المصري، يمثلهم 22540 متابعاً.

انتقدت قوى معارضة ما وصفته بضعف آليات الرقابة على عملية الاقتراع، مطالبة بـ«ضمانات أكثر جدية». في المقابل، قال قادة منظمات محلية حازت موافقة رسمية على متابعة العملية الانتخابية إن «الاعتراضات في غير محلها».

كانت «الحركة المدنية الديمقراطية»، وهي تجمع معارض يضم 12 حزباً وشخصيات عامة طالبت في بيان سابق، بـ«حزمة ضمانات لنزاهة وشفافية الانتخابات الرئاسية»، منها «خضوع العملية الانتخابية برمتها للمتابعة من جانب هيئات ومنظمات محلية ودولية مشهود لها بالحياد والموضوعية. وشهد الوسط السياسي جدلاً حول أسماء المنظمات التي تم الإعلان عن قبول طلباتها لمتابعة الاستحقاقات الانتخابية أخيراً. وشارك في الجدل نائب الرئيس المصري الأسبق، محمد البرادعي، ضمن أصوات انتقدت ضعف هذه المنظمات. ونشرت «الجريدة الرسمية» في مصر قرار الهيئة الوطنية للانتخابات بقبول طلبات 34 منظمة مجتمع مدني محلية، بالإضافة إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، و9 منظمات ومؤسسات أجنبية، بقاعدة بيانات متابعة الاستحقاقات الانتخابية.

ثالثاً: مشاهدات العملية الانتخابية/ الخلاصات والاستنتاجات والتوصيات

جرت الانتخابات الرئاسية في مصر في ظل تجاذبات سياسية وأمنية أثرت على المناخ العام في البلاد. وسبقها حملة من التوقيفات التي طالت ناشطين من المجتمع المدني من بين قيادات الحراك الشبابي الذي ملأ الميادين، كما مورست ضغوط على منظمات المجتمع المدني التي تضامنت معهم. أثر ذلك على المزاج الشعبي المصري الذي عاش ثلاث سنوات صعبة من التقلبات والاضطرابات الأمنية، تخللتها أعمال إرهابية بناءً على ما تقدّم وانطلاقاً من مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى المعايير والممارسات الفضلى في مجال الحكم الرشيد والديمقراطية، خلصت الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات إلى الاستنتاجات التالية:

- 1- أن ممارسات السلطة المصرية التي حالت دون توفير شروط المنافسة العادلة بين المرشحين، انتهكت الحق في المشاركة السياسية.
- 2- ساهمت بعض المرجعيات المجتمعية والدينية والثقافية، بما في ذلك بعض وسائل الإعلام، في قمع الحريات. وهي موالية للسلطة وأجهزتها. واللافت كان وجود خطاب ديني وثقافي قمعي لاسيما بحق النساء. والذي يسوق لتبرير العنف ضدّهن ومحاصرة أي خطاب معاصر حديثي او ديني معارض.
- 3- إضافة الى التقييد الإداري والقضائي والمالي، تستخدم السلطة ذريعة الزُهاب الإسلامي (لاسيما الإخوان المسلمين) ودورهم في تشويه سمعة مصر والإخلال بالنظام العام والارتباط بالخارج لتقييد العمل السياسي وقمع المعارضين والتحريض ضد المجتمع المدني.

انطلاقاً من المبادئ التي سبق وأشار إليها التقرير، وانطلاقاً من الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء المتابعين في الشبكة، نوصي بما يلي:

- 1- تنظيم العمل السياسي من خلال إعادة النظر في قانون الأحزاب وكل ما ينظم مصادر تمويلها، ويلزمها بالتقييد بتعليمات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالأخص عدم استخدام أملاك الدولة لصالح أي كيان متنافس وتحديد مصادر التمويل والمال الانتخابي بما يضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين، كما يضع ضوابط للمشاركة في المنافسة الانتخابية، بما لا يتعارض مع الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها القانون المعاهدات الدولية.

- 2- تنظيم الإعلام والدعاية الانتخابية، وتحديد مواقع (أماكن) وأزمة للدعاية، لتجنب التشوه البصري والسمعي للناخبين من مستقبلي تلك الدعاية، وكذا تنظيم مصدر وسقف الإنفاق الدعائي
- 3- التخفيف من شروط الترشيح على النحو الوارد في الدستور، ما يؤدي إلى تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ويخلق منافسة سياسية حقيقية.
- 4- دعم الدولة لعمل شبكات المراقبة المحلية وتسهيل عملها، باعتبارها جزء مهم من العملية الانتخابية
- 5- أهمية تعامل الهيئة الوطنية للانتخابات مع شبكات المراقبة الرصينة وفق مبدأ الشراكة والتعاون

منذ الانقلاب العسكري الذي نفذته الرئيس عبد الفتاح السيسي العام 2013، حُكمت مصر بقبضة من حديد. تعرض آلاف المنتقدين للسجن التعسفي، وحُوّلت السلطة القضائية إلى أداة مطيعة للقمع الحكومي، وتم القضاء تقريباً على المعارضة، والمجتمع المدني المستقل، ووسائل الإعلام الحرة. جعل هذا من المستحيل تقريباً على المصريين مراقبة، وكشف، وانتقاد السلطة السياسية، والفساد، والانتهاكات الحقوقية على يد حكومتهم. ويأتي فوز الرئيس السيسي بولاية رئاسية ثالثة مدتها ست سنوات، بعد حملة من الاعتقالات والترهيب والشروط المرهقة للمرشحين، والتي منعت فعلياً أي منافسة حقيقية.

تحت حكمه، عزز الجيش سيطرته على جميع جوانب حياة المصريين، حيث اعتقلت الحكومة رجال أعمال بسبب رفضهم التخلي عن أسهمهم في القطاع الخاص لشركة مملوكة للدولة، كما لم تجر السلطات المصرية تحقيقاً موثقاً في الوفاة رهن الاحتجاز لمعتقلين حيث ان قوات الأمن المصرية موثق عنها ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بشكل ممنهج، وحرمان المحتجزين من الرعاية الصحية الكافية وفي الوقت المناسب.

ان استراتيجية السلطة الحاكمة من رفض الاستجابة للتحوّل الديمقراطي الحقيقي والالتزام بمتطلبات حقوق الإنسان وقدرتها على الاستمرار بنهج تقييد المشاركة السياسية الفعالة تعتمد على فكرة العظمة القومية والانتماء لمؤسسة الجيش، التهويل بعودة الإرهاب الإسلامي، التخويف الثقافي من الحداثة وخطر التفكك الاسري والاجتماعي وقيادة الدولة المركزية بعيداً عن الديمقراطية تحت شعار "المستبد العادل" تصنع نموذج عسكري ديكتاتوري بغلاف برلماني مؤسساتي يشكل بيئة هيكلية غير صديقة للمشاركة السياسية الحقيقية ولا يبني مسار ديمقراطي إصلاحية حقيقي.

في الختام، تؤكد الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات ان إتمام هذا الاستحقاق الدستوري في ظل ما تشهده دول المنطقة في الآونة الأخيرة من تحديات على المستوى الأمني والسياسي هو مؤشر إيجابي. كما تؤكد الشبكة ان الانتخابات الرئاسية ما هي الا محطة من محطات خارطة الطريق لتثبيت دعائم الديمقراطية وإعادة بناء المؤسسات، ولكن ولكي يتحقق ذلك لا بد من اعتماد قانون يضمن ديمقراطية الانتخابات وبالتالي تنفيذ انتخابات وفق المعايير الدولية التي تضمن الاستقلالية والشفافية والعدالة.

كل الأمنيات الطيبة للشعب المصري لإحراز مزيد من التقدم على طريق تطوير الديمقراطية في البلاد.

الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

بيروت في كانون الثاني/يناير 2024